

النظام التربوي المغربي بين آفاق الجهوية المتقدمة ومتطلبات الحكامة الجيدة

عبداللطيف الفرحي

النظام التربوي المغربي بين آفاق الجهوية المتقدمة

ومتطلبات الحكامة الجيدة

محددة من تدبير أمورهم بأنفسهم، وذلك من خلال هيآت جهوية ينتخبونها، لها من الصلاحيات والموارد ما يمكنها من تحقيق التنمية المحلية، لكن ليس في انفصال عن الدولة وعن السلطة المركزية. فالجهوية الموسعة لا تعني الانفصال، ولا تعني التجزئة ولا التقسيم ولا الخروج عن سيادة الدولة" [1]، وهي بهذا المعنى تشغل ترابيا بشكل مباشر، لكنها تخفي اشتغالا قطاعيا أيضا إذا ما دفعنا بها إلى مداها الأقصى عند تفعيل مشروع الجهوية المتقدمة، الأمر الذي سيمكن الجماعات الترابية بالمغرب من التمتع باختصاصات واسعة أو لنقل متقدمة بالمقارنة مع ما ينص عليه القانون 96/47 [2]، حيث يمكن لهذه الجماعات، وفق هذا التصور، أن تضطلع باختصاصات مباشرة في تدبير قطاع التربية والتعليم كما هو معمول به في بعض التجارب المقارنة الناجحة تعليميا. هذا التصور من شأنه إعطاء نفس جديد لإصلاح قطاع التعليم، كما سيفتح إمكانية تجاوز حالة الأزمة التي تصف القطاع، والتي تثير مخاوف اليوم حول مستقبل المدرسة المغربية من طرف الجميع، وهو ما عبر عنه الخطاب الملكي بوضوح حينما اعتبر "الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين يقتضي إجراء وقفة موضوعية مع الذات، لتقييم المنجزات، وتحديد مكامن الضعف والاختلالات" في أفق بناء نموذج إصلاحي، وهو ما يستدعي تبني أفكارا مبدعة وخالقة، ومساهمة واسعة من طرف كل القوى الحية في المجتمع.

1- الفصل المنهجي للدراسة:

يتناول موضوع هذه الدراسة "النظام التربوي المغربي بين آفاق الجهوية المتقدمة ومتطلبات الحكامة الجيدة"، حيث يعالجه بالتحليل النقدي من خلال التوقف عند بعض النتائج التي توصلنا إليها عند استقراء آراء الفاعلين التربويين والجماعيين

المخلص - تسعى هذه الدراسة إلى وضع مقترح إصلاحي جديد للنظام التربوي المغربي من خلال تطبيق مشروع الجهوية المتقدمة، وذلك من خلال تشخيص موضوعي وعميق لوضعية النظام التربوي المغربي، ورصد إمكانات تطبيق الجهوية المتقدمة في قطاع التربية والتعليم بالمغرب، وذلك عبر استقراء مواقف الفاعلين التربويين العاملين بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين من جهة، ومواقف منتخبي الجماعات الترابية بجهة طنجة تطوان من جهة ثانية، وذلك في أفق وضع مقترح إصلاحي جديد لمنظومة التربية والتعليم بالمغرب من خلال استثمار مشروع الجهوية المتقدمة.

استعملت الدراسة "الاستمارة" كأداة لرصد آراء العينة المستهدفة، وخلصت إلى مجموعة من الخلاصات والنتائج المفصلة، تلمظت على شكل خطة متكاملة من المقترحات العملية التي من شأنها النهوض بالنظام التعليمي بالمغرب، أبرزها ضرورة تطبيق مشروع الجهوية المتقدمة في مجال التربية والتعليم بالمغرب يخول للجماعات الترابية الحق في المشاركة في التدبير الإداري والمالي للمؤسسات التعليمية، مع المساهمة، وفق تعاقد واضح، إلى جانب الدولة في إقرار المناهج والبرامج التربوية، وبذلك توصي الدراسة بإعادة النظر في البنية الإدارية الحالية والتي تجعل من الدولة المهيمن الوحيد على تسيير القطاع، والتوجه التدريجي إلى إشراك الجماعات الترابية في هذا التدبير كما هو الحال بالنسبة لأغلب التجارب المقارنة الدولية الناجحة.

الكلمات المفتاحية: النظام التربوي المغربي، الجهوية، الحكامة الجيدة.

1. المقدمة

يقتضي البحث في موضوع الجهوية تدبير العديد من التساؤلات البنوية، خصوصا ما يتعلق بتحديد المفهوم في أبعاده الترابية والتنموية والقانونية، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينتجها عند نقل المفهوم من مجال التنظير إلى واقع الممارسة.

تعتبر الجهوية عن تمكين المواطنين في دائرة ترابية محلية

فبالرغم من هذه الندرة نجد بعض الدراسات التي تدعو إلى ضرورة اعتماد الجهوية في تدبير قطاع التربية والتعليم بالمغرب منذ التسعينيات من القرن الماضي، منها دراسة محمد بوجيدة [5]، الذي يعتبر من أهم الدراسات التي تتقاطع مع موضوع الدراسة الحالية، فهي تركز بشكل واضح على العلاقة التي ينبغي أن تربط قطاع التربية والتعليم بالجماعات الترابية، حيث قدم قراءة في بعض القوانين الصادرة والتي تحدد اختصاصات الجماعات الترابية في قطاع التعليم، كما تطرق فيها بشكل موجز إلى بعض الاختصاصات القانونية للجماعات المحلية وهيئاتها في مجال التعليم من خلال التنصيص القانوني المؤطر للجماعات الحضرية والقروية والجماعات الإقليمية والجهوية، والأدوار المباشرة وغير المباشرة لها في ميدان التعليم، ليخلص في نهاية دراسته إلى استشراف آفاق دور الجماعات المحلية في ميدان التعليم من خلال استعراض بعض الاقتراحات الكفيلة بتطوير دور الجماعات مستقبلا في قطاع التعليم والتربية.

إذا كانت هذه الدراسة تعتبر بداية التفكير في تطبيق الجهوية في قطاع التربية والتعليم في المغرب، فإن مبارك عامر [6] يقارب الموضوع من زاوية أخرى حيث عمد إلى تقديم تقييم لتجربتي المركزية واللامركزية في قطاع التربية والتعليم بالمغرب، وتوقف عند مفهومي اللامركزية واللامركز وسياقهما التاريخي بالمغرب، كما تطرق في دراسته لنهج اللامركزية واللامركز بقطاع التربية والتكوين في مرحلتي ما قبل الميثاق الوطني للتربية والتكوين وما بعده. كما ركز أيضا على الهندسة المعتمدة لهيكله قطاع التربية الوطنية سواء على المستوى المركزي أو الجهوي والمحلي، وعلى الإمكانيات البشرية والمادية المواكبة لمسلسل اللامركزية واللامركز، وذلك من خلال توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين على مستوى الموارد البشرية والمستوى المادي والمالي. الأمر نفسه اعتمده عزيز التجبتي [7]، وإن بطريقة تنحو إلى التوثيق أكثر منه إلى التحليل. فبعد استعراضه لبعض مفاهيم اللامركزية واللامركز الإداريين ومسار تطورها التاريخي، خصوصا ما تم التنصيص عليه في الدعامة 15 من

حول تطبيق الجهوية المتقدمة في مجال التربية والتعليم بالمغرب.

2. مشكلة الدراسة

تتعلق الدراسة من إشكال مركزي يتمثل في السؤال التالي: إلى أي حد يمكن لتبني الجهوية المتقدمة أن يساهم في إصلاح منظومة التربية والتعليم بالمغرب؟ هذا الإشكال يمكن توزيعه إلى مجموعة من التساؤلات التالية:

أ. أسئلة الدراسة

- ما مدى حكمة تسيير وتدبير المدرسة المغربية؟
- ما مدى رضى الفاعلين التربويين والجماعيين عن النتائج التي تحققت في المدرسة المغربية؟
- هل يقبل مسؤولوا وزارة التربية الوطنية من جهة، ومنتخبي الجماعات الترابية من جهة ثانية، تبني مشروع الجهوية المتقدمة في مجال التربية والتعليم؟

ب. أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تشخيص الوضعية العامة لمنظومة التربية والتعليم بالمغرب من خلال استعراض مختلف مراحل تطور النظام الإداري التربوي بالمغرب.
- رصد إمكانات وآفاق تطبيق الجهوية في قطاع التربية والتعليم بالمغرب انطلاقا من تراكمات المنظومة، وباستقراء مواقف وتصورات الفاعلين التربويين والجماعيين (جهة طنجة تطوان شمال المغرب نموذجا).
- وضع مقترح إصلاحي جديد لإصلاح منظومة التربية والتعليم بالمغرب، من خلال استثمار توجه الدولة لتطبيق مشروع الجهوية المتقدمة في هذا القطاع.

3. الإطار النظري والدراسات السابقة

يتميز البحث في موضوع الجهوية في مجال التربية والتعليم بالمغرب بندرة الدراسات والبحوث العلمية على العموم، خصوصا في الشق المتعلق بالتدبير الإداري، مقابل وفرة واضحة فيما يتعلق بالجوانب التربوية وخاصة بتخطيط المنهاج التربوي [4].

يبدو النظام التعليمي أحد تجليات ومظاهر الدولة الحديثة والمعاصرة، فهو أيضا وسيلة أساسية من وسائل السلطة لإنتاج وإعادة إنتاج [9] وتدوير المنظومة الأخلاقية والقيمية والمعرفية للدولة.

أما بالنسبة للنظام التعليمي المغربي فهو نظام تربوي، له امتدادات تاريخية أصيلة وإن كانت أشكاله الأولى قديمة للغاية حيث كان يقتصر على تقديم بعض العلوم والمعارف، والتركيز بشكل خاص على تلقين الشريعة الإسلامية بصفة أساسية وبطرق كلاسيكية متجاوزة. لكن وخلال المرحلة الاستعمارية سيعرف النظام التعليمي تعددا مهما على مستوى العروض التربوية التي يقدمها والتي تختلف باختلاف البنيات الاجتماعية المشكلة للمجتمع المغربي. إلا أن النظام التعليمي المغربي خلال مرحلة الاستقلال ومع وضع المبادئ الأربعة المؤطرة للنظام التعليمي المغربي منذ الإصلاح التربوي لسنة 1958 سيبدأ في امتلاك شكل جديد وبنية حديثة منحت هويته الخاصة، والتي هي مزيج متجانس من أنواع متعددة من التعليم التي كانت سائدة قبل وأثناء المرحلة الاستعمارية.

عموما، أصبح النظام التعليمي الآن يحمل شكلا مكتملا توطره قوانين وتسهر على تدبيره مؤسسات ويحقق نتائج، ويضم عددا من الأسلاك يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الميثاق الوطني للتربية والتكوين يعمد الكتاب إلى تجميع وتقديم الوثائق الإدارية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية، والنصوص القانونية المنظمة للقطاع.

عموما، إذا كانت الدراسات حول الجهوية في قطاع التربية والتعليم في المغرب تتسم على العموم بالندرة، فإن الأمر يختلف تماما عندما يتعلق الأمر بالمراجع الأجنبية حيث تستمد مشروعية وجودها من كون جل التجارب المتقدمة في مجال التربية والتعليم تعتمد على شكل من أشكال التدبير الجهوي لقطاع التعليم، حيث تلعب فيها الجماعات التربوية دورا رئيسا إلى جانب الدولة، ومما تجدر الإشارة إليه هنا على سبيل المثال لا الحصر كتاب جان لوسي كوسو [8] الذي يتطرق فيه إلى اختصاصات الجماعات التربوية في فرنسا في مجال التربية والتعليم وفق مقارنة قانونية رصينة لمدونة التربية.

مفاهيم الدراسة:

تقف الدراسة الحالية عند مجموعة من المفاهيم المركزية ذات طبيعة متخصصة تستدعي التوضيح وفق السياق الذي ترد فيه من جهة، ووفق المجال الذي يوظفها فيه البحث من جهة أخرى.

* النظام التعليمي المغربي: يعد مفهوم النظام التعليمي إحدى الآليات الأساسية للسياسة التربوية في أي بلد، فهو تجل من تجليات السياسة العامة وأحد مظاهرها الاجتماعية. فبقدر ما

جدول 1

المرحلة التعليمية	الفئة العمرية	المدة	الشواهد المحصل عليها في نهاية السلك
مرحلة التعليم الأولي [10]	من 4 إلى 6 سنوات	سنتان	-----
مرحلة التعليم الابتدائي	من 6 إلى 12 سنة	ست سنوات	الحصول على شهادة التعليم الابتدائي
مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي	من 12 إلى 15 سنة	ثلاث سنوات	الحصول على شهادة التعليم الإعدادي
مرحلة التعليم الثانوي التأهيلي	من 15 إلى 18 سنة	ثلاث سنوات	الحصول على شهادة البكالوريا

أصبح الخطاب يتأثر أكثر بالصراع الإيديولوجي الذي ساد العالم في تلك المرحلة. وهكذا تبدو الجهوية متأثرة بشكل مباشر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز كل بلد على حدا وسياقات تطوره التاريخي إلا أنه من دون شك تعتبر (الجهوية) حلقة متقدمة في تطور التنظيم الإداري بشكل عام [11].

* الجهوية: إن تحديد مفهوم شامل ووحيد للجهوية يتسم بالصعوبة البالغة، لأن تعقيدات المفهوم تعود بالأساس إلى اختلاف زاوية النظر إليه. فالنظر إلى الجهوية من وجهة نظر اقتصادية تختلف عنها من المنظور السياسي، كما أن المفهوم يتطور بتطور المراحل التاريخية. فالجهوية قبل الحرب العالمية الثانية تختلف بطبيعة الحال عن الجهوية بعد الحرب، حيث

سيادتها التامة مع احترام القوانين الاتحادية" [14].

* الحكامة الجيدة: لاشك أن مفهوم الحكامة Gouvernance من أكثر المفاهيم تداولاً مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين حيث لا يخلو أي نقاش فكري أو سياسي من استعماله إلى حد أصبح من الصعب الاتفاق على وضع مفهوم واحد ووحيد له. فالأمر لا يثار فقط على مستوى التحديد المفاهيمي للحكامة، بل يتعداه إلى البحث عن أصولها أيضاً [15]، حيث يعتبر البعض المؤسسات المالية الدولية المسؤولة عن ظهور وتزايد استعمال هذا المفهوم، فقد "استعمل مفهوم الحكامة لأول مرة في أدبيات المؤسسات المالية الدولية خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وقد أتى هذا المفهوم في سياق عالمي يتسم بهيمنة التعامل الدولي وعلى رأسها العولمة والشمولية" [16].

يرجع أغلب المهتمين ظهور الحكامة بمفهومها المعاصر إلى سنة 1989 من خلال تقارير بعض الهيئات والمنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD من أجل إثارة الانتباه لسوء التسيير العمومي وانتشار الفساد في الدول النامية وخاصة الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

وهكذا، تقوم الحكامة على مجموعة من الشروط، بغض النظر عن اختلاف مفاهيمها، وتتمثل في [17]:

- إقامة دولة القانون التي تحمي أمن وسلامة المواطنين وتضمن احترام القوانين عبر مطالب قضاء نزيه ومستقل.
- الإدارة الجيدة أي حسن التدبير، التي تتطلب تدبير سليم وعادل ومنصف للنفقات العمومية.
- المسؤولية وعدم الإفلات من العقاب، والتي تقتضي أن المسؤولين يقدمون حساب إنجازاتهم أمام المواطنين.
- الشفافية التي تسمح لكل مواطن بأن يتمكن وأن يصل إلى جميع المعلومات.

ولقياس الحكامة الجيدة هناك مجموعة من المؤشرات الإجرائية:

- الاستماع و إدماج وإشراك المواطنين

تظل الجهوية على العموم آلية تمكن المواطنين في دائرة ترابية معينة من تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال أجهزة جهوية ينتخبونها بأنفسهم، لها مواردها المالية واختصاصاتها بهدف تحقيق التنمية المحلية المنشودة. فعندما نتحدث عن الجهوية الموسعة لا نقصد بها الاستقلال أو الانفصال عن الدولة المركزية أو حتى الطريق نحو الاستقلال، بل مجرد شكل من أشكال التدبير المحلي للتراب في إطار وحدة الدولة وسيادتها. بقيت الإشارة إلى أن نظام الجهوية الموسعة لا يرتقي بأي حال إلى مرتبة "الحكم الذاتي" لاعتبارات سياسية ودستورية وقانونية، ولها ثلاثة أنواع:

- جهوية وظيفية: يتأسس هذا النوع من الجهوية بالخصوص على "الوظيفة" التي تقوم بها الجهة بغض النظر عن العوامل الأخرى، والجهة بهذا المعنى تعتبر "مجالاً تريبياً لتسيير مهمة محددة من مهام الدولة ولا تتطلب بالتالي وجود ذاتية مستقلة ولا شخصية قانونية متميزة" [12].

- جهوية إدارية: وتتنوع إلى نوعين: جهوية إدارية لامركزية وأخرى لا ممرضة. فالجهوية الإدارية اللامركزية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، حيث تتمتع فيه الجهة باستقلال ذاتي باعتبارها جماعة ترابية مستقلة إدارياً ومالياً وخاضعة لوصاية الدولة. أما الجهوية الإدارية مع عدم التركيز فهي لا تضمن للجهة أية استقلالية لأنها تكون مسيرة من طرف ممثلين عن السلطة المركزية وتحت رئاستها.

- الجهوية السياسية: وهي نمط لا وجود له في الدول البسيطة، فهي "نظام سياسي يتعلق بنظام الحكم في الدولة، من مقتضاه أن يكون لكل دولة جزء من السيادة الداخلية إلى جانب الدولة الاتحادية، بمعنى آخر يكون من مقتضى نظام اللامركزية السياسية توزيع الوظائف السياسية في الدولة بين الدولة الاتحادية من ناحية و الولايات من ناحية أخرى" [13].

وهكذا يمكن اعتبار الجهوية السياسية "أعلى مستوى من مستويات اللامركزية الترابية في إطار الدولة الموحدة دون الوصول إلى مستوى الدولة الفيدرالية التي تتوفر فيها الجهة على

4. الطريقة والإجراءات

أ. مجتمع الدراسة

لم يكن من الممكن العمل على عينة تمثيلية للمجتمع الأصلي، أي عينة تمثيلية لكل منتخبي الجماعات التربوية بالمغرب، وكذا عينة تمثيلية لكل مسؤولي وزارة التربية الوطنية مركزيا، جهويا وإقليميا نظرا لكثرة أعدادها وتوزيعها الواسع على امتداد التراب الوطني، لذلك اكتفينا بعينة صغيرة تتوزع كالتالي:

- الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- فعالية ونجاعة الحكومة.
- جودة القواعد المتعاقد عليها.
- سيادة دولة القانون والتحكم في ظاهرة الرشوة.

جدول 2

النسبة المئوية	المجموع	عدد	العينة
		5	منتخبين بالمجالس الحضرية والقروية بجهة طنجة تطوان
50%	15	5	منتخبين بالمجلس الجهوي بجهة طنجة تطوان
		5	منتخبين بالمجالس الإقليمية لجهة طنجة تطوان
50%	15	10	المسؤولين بالنيابات الإقليمية التابعة لأكاديمية جهة طنجة تطوان
		5	المسؤولين بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة طنجة تطوان

5. النتائج

ب. أدوات الدراسة

أفرزت نتائج الدراسة الميدانية، بعد تفريغ المعطيات باستعمال البرنامج المعروف بـSPSS، عن تفاوتات متباينة في التصورات التي تحملها عينة البحث حول إصلاح التعليم بالمغرب بحسب مجالات التدخل، لكنها اتجهت على العموم إلى اعتبار الاختيار الجهوي إحدى أهم إمكانات الإصلاح التي يمكن للمغرب تبنيه لإصلاح نظامه التعليمي.

ففيما يتعلق بسؤال الدراسة حول مدى درجة رضى عينة الدراسة عن حكمة تسيير وتدبير المدرسة المغربية، فقد أشارت النتائج على أن غالبية هذه العينة أقرت بعدم رضاها بصفة عامة عن مستوى حكمة تسيير وتدبير المدرسة المغربية، سواء تعلق الأمر بمنتخبي الجماعات التربوية أو مسؤولي وزارة التربية الوطنية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين ومسؤولي النيابات الإقليمية التابعة لها بجهة طنجة تطوان (كما يوضح الجدول التالي):

اعتمدت الدراسة الميدانية على "الاستمارة" لرصد آراء الفاعلين التربويين والمنتخبين الجماعيين حول مدى قبولهم تطبيق مشروع الجهوية المتقدمة في النظام التربوي المغربي، وتصوراتهم حول عملية التطبيق من خلال أسئلة مغلقة، وتتكون هذه الاستمارة من تنبيه أولي نظمت فيه العينة المشاركة من أن هذه الاستمارة لن تستخدم إلا لأغراض علمية أكاديمية صرفة ولن تستغل نتائجها في أي غرض آخر أو من طرف جهة أخرى، كما تتضمن معلومات عامة حول عينة الدراسة من حيث الصفة والانتفاء الجغرافي والقطاعي وغيرها، كما تتضمن معلومات خاصة ودقيقة حول آراء المشاركين في مواضيع محددة مستعملة أسئلة مغلقة تتوخى تقديم إجابات محصورة تكشف تصوراتهم حول إصلاح النظام التعليمي المغرب عبر مدخل الجهوية المتقدمة التي يسعى المغرب تطبيقها.

جدول 3

هل أنتم راضون، بصفة عامة، على مستوى تسيير وتدبير المدرسة المغربية؟	منتخبي الجماعات الحضرية والقروية	النسبة المئوية %	منتخبي المجالس الإقليمية	النسبة المئوية %	منتخبي المجلس الجهوي	النسبة المئوية %	المجموع	النسبة المئوية %
الرضى التام	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
الرضى	0	0%	0	0%	1	6.6%	1	6.6%
عدم الرضى	4	80%	3	60%	3	66.6%	10	66.6%
عدم الرضى المطلق	1	20%	2	40%	1	26.6%	4	26.6%
المجموع	5	100%	5	100%	5	100%	15	100%

فقد عبرت نسبة 66.6% من منتخبي الجماعات الترابية عن عدم رضاها عن مستوى تسيير وتدبير المدرسة المغربية، مقابل 6.6% فقط عبرت عن رضاها عن ذلك، في الوقت الذي لم يعبر أي منتخب جماعي عن رضاها التام. أما فيما يخص

جدول 4

هل أنتم راضون، بصفة عامة، على مستوى تسيير وتدبير المدرسة المغربية؟	مسؤولي النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية جهة طنجة تطوان	النسبة المئوية %	مسؤولي الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين طنجة تطوان	النسبة المئوية %	المجموع	النسبة المئوية %
الرضى التام	0	0%	0	0%	0	0%
الرضى	2	20%	1	20%	3	20%
عدم الرضى	5	50%	2	46.6%	7	46.6%
عدم الرضى المطلق	3	30%	2	33.3%	5	33.3%
المجموع	10	100%	5	100%	15	100%

أما فيما يتعلق بالسؤال حول درجة الرضى عن مستوى النتائج التي تحققت المدرسة المغربية، فإن معالجة المعطيات الخاصة باستقراء رأي العينة بخصوص مستوى رضاها عن

جدول 5

هل أنتم راضون، بصفة عامة، على مستوى النتائج التي تحققت المدرسة المغربية؟	منتخبي الجماعات الحضرية والقروية	النسبة المئوية %	منتخبي المجالس الإقليمية	النسبة المئوية %	منتخبي المجلس الجهوي	النسبة المئوية %	المجموع	النسبة المئوية %
الرضى التام	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
الرضى	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
عدم الرضى	4	80%	2	66.6%	4	66.6%	10	66.6%
عدم الرضى المطلق	1	20%	3	33.3%	1	33.3%	5	33.3%
المجموع	5	100%	5	100%	5	100%	15	100%

أفضت إلى أن منتخبي الجماعات الترابية بجهة طنجة تطوان غير راضين عن النتائج التي تحققت المدرسة المغربية، حيث عبر عن ذلك نسبة هامة وصلت إلى 66.6% من

النتائج، ما يعكس بوضوح ضرورة الإصلاح من خلال إشراك هذه الفئة في أي إصلاح مرتقب وفق شروط موضوعية تجعل من المنتخب الجماعي في مستوى المشاركة بالاقتراح والتنفيذ، وفي مستوى المسؤولية عند التقييم والتقويم، الأمر نفسه تعبر عنه الآراء المستقاة من العينة المنتمية لوزارة التربية الوطنية على مستوى جهة طنجة تطوان ويوضحها الجدول أسفله.

جدول 6

النسبة المئوية	النسبة المجموع	النسبة المئوية %	مسؤولي الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين طنجة تطوان	النسبة المئوية %	مسؤولي النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية جهة طنجة تطوان	هل أنتم راضون، بصفة عامة، على مستوى النتائج التي تحققها المدرسة المغربية؟
0	0	0	0	0	0	الرضى التام
6.6	1	0	0	10	1	الرضى
53.3	8	60	3	50	5	عدم الرضى
40	6	40	2	40	4	عدم الرضى المطلق
100	15	100	5	100	10	المجموع

أما بخصوص السؤال حول مدى قبول عينة الدراسة لتطبيق مشروع الجهوية المتقدمة في مجال التربية والتعليم، فقد عبرت أغلبها عن قبولها تبني الجهوية المتقدمة في قطاع التربية والتعليم بالمغرب، من خلال إعادة توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية. ففي الوقت الذي أجمع فيه منتخبي الجماعات الترابية على ضرورة تبني هذا الخيار كما يوضح هذا الجدول:

جدول 7

لا	نعم	تطبيق الجهوية المتقدمة في قطاع التعليم من وجهة نظر منتخبي الجماعات الترابية
0	80	منتخبي الجماعات
0	100	منتخبي الأقاليم
0	80	منتخبي الجهات
0	86,6	المجموع

نجد هذا الإجماع لا يتحقق بشكل كامل عند مسؤولي وزارة التربية الوطنية بجهة طنجة تطوان (كما هو موضح في الجدول أسفله)، حيث عبرت نسبة صغيرة لا تتعدى 20% من مسؤولي الأكاديمية الجهوية عن رفضها لهذا الخيار مقابل إجماع تام لدى مسؤولي النيابة الإقليمية بخصوص قبول تطبيق الجهوية المتقدمة في مجال التربية والتعليم بالمغرب.

جدول 8

لا	نعم	تطبيق الجهوية المتقدمة في قطاع التعليم من وجهة نظر مسؤولي الوزارة بجهة طنجة تطوان
0	100	مسؤولي النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية
20	80	مسؤولي الأكاديمية الجهوية طنجة-تطوان
6,6	93,3	المجموع

وهكذا، إذا كان تطبيق الجهوية في قطاع التربية والتعليم يستأثر بالقبول العام من طرف عينة البحث، فإنه يعبر فعلا عن رغبة ملحّة في ضرورة إصلاح التعليم من منطلقات جديدة، بالاستفادة من التراكمات التاريخية للمنظومة، مع القطع مع بعض التصورات التي تحكمت في عدد من المبادرات الإصلاحية منذ الاستقلال والتي شكلت أهم مكامن ضعف نظامنا التعليمي. إن الانطباع العام السائد بين كل مكونات المجتمع المغربي الرسمية منها وغير الرسمية، هو أن قطاع التربية والتعليم يعيش أزمة حادة وعميقة على كل المستويات، وتظهر مؤشرات هذه

بما يتماشى مع الدستور المغربي، من شأنها توسيع اختصاصات هذه الجماعات وتوفير الشروط الذاتية والموضوعية لإنجاح هذا المشروع.

- ضرورة احتفاظ وزارة التربية الوطنية وهيئاتها اللامركزية بتدبير الجوانب البيداغوجية.

- اعتماد حكمة جيدة في تدبير المنظومة التربوية مع ربط المسؤولية بالمحاسبة.

- تخفيف الضغط الإيديولوجي عن المناهج والبرامج التربوية، مع التركيز بالخصوص على العلوم والتكنولوجيا.

- اعتماد التقييم القائم على النتائج فيما يخص التدبير الإداري والمالي، مع إقرار أسلوب التعاقد في تولي مناصب المسؤولية بما يضمن تكافؤ الفرص.

- إقرار سياسة تحفيزية تغري باستقطاب أطر كفاءة ومؤهلة، مع السماح بإمكانية الولوج والانسحاب من المهنة بشكل يسمح بتجديد النخب داخل المنظومة.

المراجع

أ. المراجع العربية

- [1] سعيد جفري (2010)، *الجهوية الموسعة بالمغرب: خارطة طريق ملكية*، مقال منشور في سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية، ط 1 مطبعة طوب بريس الرباط.
- [2] ظهير شريف رقم 1-97-84 صادر في 2 ابريل 1997 بتنفيذ القانون رقم 47 / 96 المتعلق بتنظيم الجهات.
- [3] الخطاب الذي ألقاه الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب، مساء يوم الثلاثاء 20 غشت 2013.
- [4] إبراهيم مشروح (2000): *نحو سياسة جهوية للنظام التعليمي بالمغرب*، رؤية مستقبلية لتخطيط المنهاج التربوي، مطبعة فضالة ط 1 المحمدية.

الأزمة على مستوى المدخلات كما تتبدى بوضوح على مستوى المخرجات، وما يغذي هذا التوجه العام هو المظاهر السلبية التي ترافق اشتغال المنظومة على العموم من قبيل الهدر والتكرار المدرسيين... الخ، هذا الوضع أضحى ينال الاعتراف من طرف الخطابات الرسمية [10] اليوم، بعدما كانت محط تكتم ولامبالاة لمدة طويلة، وأصبحت موضوع عدد من التقارير الرسمية [18] التي تشخص الواقع الصعب للمدرسة المغربية من خلال الكشف عن إحصاءات ومعطيات صادمة بهذا الشأن، الأمر نفسه تعبر عنه التقارير الدولية التي غالبا ما تضع التعليم المغربي في صفوف متدنية في التصنيفات الدولية، الأمر الذي يتطلب اليوم أكثر من أي وقت سابق التدخل العاجل لتجاوز حالة الأزمة المستمرة، على أن يكون هذا التدخل عميقا وشموليا وبأخذ بعين الاعتبار التراكمات الإيجابية للمنظومة، مع الاطلاع والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، بعيدا عن المزايدات الإيديولوجية أو السياسية التي غالبا ما ترافق مثل هذه المبادرات الإصلاحية العميقة بدعوى الحفاظ على الهوية والخصوصية. إن تبني مبادرات عميقة، مبدعة وخلاقة اليوم، هي القادرة على الاستجابة لمتطلبات الإصلاح الحقيقي للنظام التعليمي المغربي، وهو ما يشكل المدخل الحقيقي للمستقبل بكل تحدياته ورهاناته.

6. التوصيات

خلصت هذه الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات العامة الكفيلة بإصلاح النظام التربوي المغربي نجملها في:

- ضرورة إعادة النظر في شكل التدخلات الإصلاحية للدولة في قطاع التربية والتعليم بالمغرب من خلال إعادة اعتماد فلسفة جديدة في الإصلاح لا تشمل فقط الجوانب الداخلية بل أيضا المحيط العام الذي تشتغل فيه المنظومة.

- ضرورة تبني الجهوية في قطاع التربية والتعليم بالمغرب، من خلال إشراك الجماعات الترابية في التدبير المالي والإداري للمدرسة العمومية.

- إعادة النظر في القوانين المنظمة للجماعات الترابية بالمغرب

- [5] محمد بوجيدة (2001): دور الجماعات المحلية في مجال التعليم، مقال منشور في الجريدة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 41 نونبر- دجنبر.
- [6] مبارك عامر (2006): تقييم تجربة اللامركزية واللامركزية بقطاع التربية الوطنية، مقال منشور في المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 70 شتنبر وأكتوبر.
- [7] عزيز التجبتي (2008): التدبير اللامركز واللامركز: مجال التربية والتكوين نموذجا "سلسلة الخدمات التربوية والإدارية منشورات صدى التضامن مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء طبعة أبريل.
- [10] القانون رقم 00-05 بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-00-201 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 مايو 2000).
- [11] محمد دريب: الجهوية بالمغرب: محاولة في التأصيل. مقال منشور في سلسلة، اللامركزية والإدارة المحلية تحت عنوان "الجهوية الموسعة في المغرب (أي نموذج مغربي على ضوء التجارب المقارنة؟) ع 6 ط1 فبراير 2010.
- [12] إدريس الأزهرى (1999-2000): الجهوية والتنمية الإدارية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال الرباط.
- [13] محمد الأعرج (2010): القانون الإداري المغربي ج1.
- [14] عبد الحق المرجاني (1992): الجهوية ونظام تمويلها. رسالة لنيل دبلوم السلك العالي للمدرسة الوطنية للإدارة.
- [15] عبد الكريم غريب (2010): الحكامة في مجال التربية والتكوين؛ مقال منشور في مجلة مسارات جديدة حول "الحكام في مجال التربية والتكوين"، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة عبدة العدد 2.
- [16] كريمة الكونوني (2005-2006): التدخلات الاقتصادية للجماعات المحلية وإشكالية التنمية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة المغرب.
- [17] عبدالله زارو (2010): مقال منشور في مجلة مسارات جديدة حول "الحكام في مجال التربية والتكوين"، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة عبدة العدد 2.
- [18] تقارير المجلس الأعلى للتعليم حول وضعية التعليم بالمغرب الصادرة سنتي 2008 و2009، وتقارير المجلس الأعلى للحسابات حول تسيير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
- ب. المراجع الأجنبية
- [8] Jean Louis koussou(2006): les collectivités territoriales et l'éducation. Editions le moniteur.
- [9] Par Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron paru (1970): La Reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement. éditions de Minuit.

MOROCCAN EDUCATIONAL SYSTEM BETWEEN THE PROSPECTS OF ADVANCED REGIONALIZATION AND THE REQUIREMENTS OF GOOD GOVERNANCE

Abdellatif Elfarahi
University Mohammed V Souissi
Faculty of Educational sciences
Rabat _ Morocco

***Abstract_** This study seeks to develop a proposal for a new reform of the Moroccan educational system through the application of the Advanced Regionalization Project .*

This research aims at achieving the following goals:

- Develop an objective and sound diagnosis of the status of the Moroccan educational system.
- Monitor the possibilities of application of the Advanced Regionalization in the education sector in Morocco through the extrapolation of the positions of both, educators working at the Regional Academy for Education and Training on the one hand and those of the elected representatives of the territorial communities in the Tangier-Tetouan region on the other hand.
- Develop a proposal for a new reform of the education system in Morocco through the exploitation of the Advanced Regionalization Project.

In this study, we have used the "form" as a tool to monitor the views of the target sample, and came up with several findings. In addition, we have developed an integrated plan of practical proposals that aim to enhance the educational system in Morocco through the application of the Advanced Regionalization Project in the field of education and seeks to grant the territorial communities the right to participate in the administrative and financial management of the educational institutions as well as contributing to the endorsement of the curriculum and educational programs within a clear contract.

Keywords: Moroccan educational system, regionalization, good governance.